المحور الثالث

العملية السياسية 2020

المحور الثالث

العملية السياسية 2020

أ. د. أياد خلف العنبر(*)
الباحثة غفران يونس هادي(**)

3 ـ 1: تمهيد

يمكن وصف عام 2020 بأنه عام الأزمات السياسية، لأنه كان كاشفا حقيقيا للأخطاء السياسية التي تراكمت على مدى سبعة عشر عاما من تاريخ العملية السياسية في العراق، بعد القضاء على النظام السابق في 2003. ويبدو أن الأزمات التي رافقت عمليات الانتقال السياسي من النظام الشمولي إلى التحول الديمقراطي، لم تعد معها التوافقات بين زعماء الطبقة السياسية، التي تقوم على مبدأ تقاسم مؤسسات الدولة، قادرة على احتوائها؛ لأن الأزمة باتت بين جزء من المجتمع من جهة والسلطة من جهة ثانية، وهذه المشكلة تحديدا تعبر عن مدى تأثير الانسداد السياسي في منظومة السلطة ومدى استجابتها إلى تطلعات الجماهير.

لذلك من الصعب التكهن بملامح الوضع السياسي في العراق، فالأزمات السياسية تبدأ وتخبو ولكنها لن تنته، وغالبا ما يمر تشكيل الحكومة بعد الانتخابات بمراحل صعبة تنتهي في الغالب ان تكون وزارات سيادية مهمة تدار بالوكالة، وكانت الاحتجاجات ترافق المشهد السياسي بشكل دائم، لتصل في أوج شدتها في تشرين الأول (أكتوبر) 2019 التي قلبت الكثير من الموازين، ولأول مرة تسهم هذه الاحتجاجات باستقالة الحكومة بعد سيل من الصدامات بين المحتجين وقوات الامن.

3 ـ 2: احتجاجات تشرين الأول (أكتوبر) 2019 واستقالة الحكومة

يعاني العراق منذ سنوات من ارتفاع نسبة البطالة، وتفشي الفساد في الكثير من المؤسسات وضعف الخدمات الاساسية في الكثير من المناطق كالماء والكهرباء وغيرها. ووفقا لإحصائيات وزارة التخطيط العراقية يعيش ما يقارب (7 ملايين عراقي) تحت خط الفقر بسبب الفساد المستشري وغياب فرص العمل.

كل هذه العوامل وغيرها دفعت لإيقاد شرارة الاحتجاجات التي بدأت في الاول من تشرين الأول (أكتوبر) 2019 وانتقلت لتشمل المحافظات العراقية كافة.

(*) كلية العلوم السياسية/جامعة الكوفة.
(**) مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية.

واجهت احتجاجات تشرين قوة ضاربة من القوات الامنية، وتدخلت فيها أطراف متسترة وقوى لا تريد للعراق أن يعيش بسلام، فتوالت أحداث القتل باستهداف المحتجين بشكل مباشر بقنابل الغاز المسيلة للدموع والرصاص الحي، كما واجه الناشطون في حراك تشرين حملة اعتقالات وخطف وتعذيب.

وأشيع في الأوساط الحكومية ما سمي بـ (بالطرف الثالث) وأصبح هو المتهم بنشر الرعب بين المتظاهرين، ومن وجهت له أصابع الاتهام لقتلهم، فالطرف المذكور يتمثل بوجود أشخاص ملثمين يعتلون الاسطح العالية للبنايات ويقومون بعمليات قنص للمتظاهرين، ونعتتهم القوات الامنية بأنهم هم (الطرف الخفي)، الذي أصبح محورا للجان التحقيقية الباحثة عمن يقوم بعملية قتل المتظاهرين، ويبدو أن تراخي الأجهزة الأمنية وحيرتها قد سمح لدخول جماعات مسلحة بعضها تابع لجهات معروفة، تملك اجنحة عسكرية. وهذا ما أكده وزير الدفاع السابق نجاح الشمري عندما أوضح أن «الاسلحة المستخدمة لقتل المتظاهرين لم تستوردها أي جهة عراقية».

ومع أتساع حالات قتل المتظاهرين عن طريق الرصاص الحي أو توجيه قنابل الغاز المسيل للدموع لمناطق الرأس والصدر، طالبت المنظمات الدولية بالكف عن قتل المتظاهرين، وبدأت التقارير التي تخص الانتهاكات بالتزايد. فالتقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية تطرقت تفاصيلها الى نوع الاسلحة المستخدمة والمحرمة دوليا ونوع الاصابات التي سببتها. وخلفت الاحتجاجات الكثير من الشهداء والجرحى، كما سجلت حالات الاعاقة، بسبب القمع الذي مورس بحق المتظاهرين. وقد ذكرت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) أن حصيلة التظاهرات مقتل 490 متظاهرا، وجرح 7783 آخرين ما بين تشرين الاول (أكتوبر) 2019 وحتى أيار (مايو) 2020 [1].

وأختلفت احصائيات الانتهاكات التي رافقت الاحتجاجات، ونشر مؤخرا المركز (الاورومتوسطي) لحقوق الانسان في تقرير أعده حول العراق بعنوان (العراق أنتهاكات بلا رادع) جدولا يوضح إحصائيـــات الانتهاكات للمدة من 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2019 ـ 1 حزيران (يونيو) 2020.

(1) بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، مكتب حقوق الانسان، التظاهرات في العراق: التحديث الثالث، 23، أيار (مايو) 2020، ص2

جدول (3 ـ 1): إحصائيات الجرحي والقتلى والمعتقلين من المتظاهرين للمدة 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2019 ولغاية 1 حزيران (يونيو) 2020 [1]

المحافظة	الجرحى	القتلى	المعتقلين
بغداد	19.413	420	1.180
ذي قار	1.878	114	431
البصرة	1.259	59	324
النجف	587	48	122
ميسان	234	27	11
الديوانية	422	24	132
كربلاء	1.102	15	325
بابل	234	11	130
واسط	529	5	142
المثنى	323	1	12
ديالى	3	3	13
الانبار	-	-	4
صلاح الدين	-	-	1
المجموع	25.984	737	2.827

المصدر: الأورومتوسطي لحقوق الانسان، العراق انتهاكات بلا رادع.

كما أشار تقرير «هيومن رايتس ووتش» إن قنابل الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية المطلقة من قوات مكافحة الشغب كان بعضها يقع على المسعفين وسيارات الإسعاف، وأوضحت المنظمة أنه تم استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع منتهية الصلاحية، وهو ما شكل خطرا كبيرا على حياة الكثيرين، موضحة في تقريرها أن «المعدات المنتهية الصلاحية يجب ألا تستخدم في الشارع ويجب إخراجها من التداول وتدميرها وفقا لبروتوكولات بيئية دقيقة».

(1) https://euromedmonitor.org/uploads/reports/iraqrevar.pdf

في حديث مع أحد الناشطين من البصرة اوضح ان عمليات القتل والاختطاف التي تطال الكثير من النشطاء غالبا ماكانت تسبق بحملات تسقيط منظمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل جيوش الكترونية، لتعطي المبرر للاغتيال او تقليل التعاطف مع الجريمة،التهم التي توجه لناشطين هي «البعثية والجوكرية وعملاء السفارات وتلقي الدعم الخارجي « كل هذه اتهامات لتمنح المبرر للعصابات المدفوعة من قبل بعض الجهات لممارسة القتل، يوضح الناشط ان (رأس الثور يلاحق شباب البصرة) (راس الثور) هو التسمية الشعبية لسيارة صالون كراون موديل التسعينيات والالفية ربط أسمها بقتل الناشطين في البصرة بعد ان كشفت كاميرات المراقبة العجلة التي قتلت الناشط تحسين اسامه وكان نوع السيارة هو كراون «راس الثور» كما يطلق عليها وفي محاولة اغتيال اخرى بعد ثلاثة ايام تم استهداف ثلاثة ناشطين ايضا من نفس هذه العجلة ويعتقد ان ذات العجلة أغتالت رهام يعقوب.

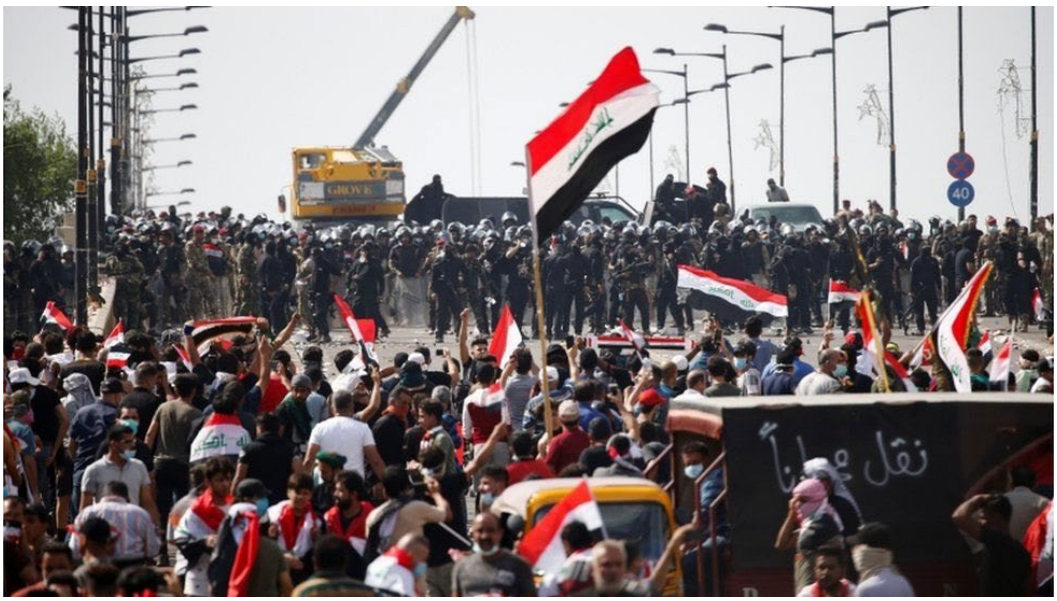

واتسعت سلسلة الاحتجاجات لتشمل دعوات الاضراب التي وجهتها النقابات في العراق، لدفع الحكومة للاستقالة ولتغيير النظام الانتخابي. وتوالت سلسلة الدعوات للإضراب مع زيادة القمع بحق المتظاهرين وعدم استجابة الحكومة لمطالب الاصلاح، وقد دخلت النقابات على خط الاحتجاج.

وكانت أهم دعوات الاضراب قد أطلقتها نقابة المعلمين، إذ دعت في 28 تشرين الأول (أكتوبر) 2019 الهيئات التدريسية والتعليمية إلى إضراب عام للتضامن مع المتظاهرين لمدة اسبوع ومددته لأسبوع آخر، قبل أن تنهي الاضراب وتعلن العودة للعمل في 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019 حفاظا على سير العملية التربوية وبعد ان أوصلت ومن خلال أضرابها رسالتها الاحتجاجية.

أما نقابة المحامين فلم تكتف بالاضراب والامتناع عن الترافع أمام جميع المحاكم القضائية، بل انها شكلت لجان من قبل المحامين مهمتها الدفاع عن المتظاهرين السلميين الموقوفين والمعتقلين.

وكان للممرضين دور فعال في أرض الميدان، إذ دعت نقابتهم وبشكل مستمر في بياناتها الى الاستعداد الكامل لتقديم الخدمات العلاجية كافة. موضحة في بيان لها نشرته في موقعها الرسمي دعمها للمتظاهرين أذ أكدت على «استمرار الدعم والتأييد لمـطـالب المتظاهرين الثائرين ونؤكد الاستعداد الكامل لتقديم كافة الخدمات التمريضية والعلاجية وان تتحمل نقابتنا كافة تلك الإجراءات وتتكفل بذلك في جميع محافظات العراق فضلا عن فرق التمريض في المفارز التمريضية».

ودعت نقابة المهندسين منتسبيها في بيان لها الى الاستمرار في الاعتصامات السلمية وتعليق العمل في المؤسسات غير الخدمية، كما أنها طالبت منتسبيها والعاملين في الدوائر الخدمية الى تنظيم وقفات أحتجاجية في دوائرهم لمدة نصف ساعة في اليوم لضمان إستمرار تقديم الخدمات للمواطنين. كما طالبت القوات الامنية ايقاف استهداف المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع والذخائر الحية حفاظا على الأرواح. وأكد البيان استمرار النقابة في دعم مطالب الشعب ومساندتهم في الاعتصامات بالوسائل كافة الممكنة لحين تحقيق المطالب المشروعة.

واعلنت نقابة مزارعي العراق في بيان لها دعوتها للإضراب العام حتى تحقيق مطالب المتظاهرين، إذ أوضح البيان «أن النقابة تعلن الإضراب المدني عن العمل في كافة الاتحادات المحلية والفرعية والجمعيات، لحين تلبية مطالب المتظاهرين السلميين بتوفير فرص العمل والضمان الصحي والسكن والعيش بكرامة».

وقدمت نقابات واتحادات العراق المهنية خارطة طريق للسلطات الثلاث، أذ أوضحت في بيان لها نشر في أغلب المواقع الرسمية للنقابات واتحادات العراق «أننا ولكوننا مؤسسات مهنية منتخبة من شرائحنا المهنية التي تمثل عماد الدولة ومحركها وحيث أننا جزء لا يتجزأ من الحراك الشعبي نضع خارطة طريق ندعو فيها السلطات للعمل من خلالها».

البيان الذي وقع من قبل عشرين نقابة وإتحاد طالب بالإسراع بتعديل قانون الانتخابات بما يؤمن التمثيل المتوازن والانتخاب الفردي وتغيير مفوضية الانتخابات، كما طالب البيان بضرورة إجراء انتخابات مبكرة وبأشراف دولي. ولأن العملية السياسية لن تنتج الا نفسها طالب البيان تكليف مجلس النواب الجديد المنتخب بإجراء تعديلات دستورية لتجديد وتصحيح العملية السياسية برمتها.

وفتحت أحداث الناصرية الباب امام تغييرات عديدة شهدها العراق، إذ أعلن عن مقتل أكثر من 50 متظاهرا فيها.

وجاء الرد سريعا من المرجعية الرشيدة، ففي 29 ـ تشرين الثاني (نوفمبر) 2019، وعقب خطبة صلاة الجمعة في الصحن الحسيني بكربلاء، طالب السيد أحمد الصافي ممثل المرجع الأعلى السيد علي السيستاني (دام ظله) مجلس النواب بإعادة النظر بإداء وعمل حكومة السيد عادل عبد المهدي، بقوله: «وبالنظر الى الظروف العصيبة التي يمر بها البلد، وما بدا من عجز واضح في تعامل الجهات المعنية مع مستجدات الشهرين الأخيرين بما يحفظ الحقوق ويحقن الدماء فإن مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة مدعو الى أن يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء ابنائه، وتفادي انزلاقه الى دوامة العنف والفوضى والخراب»[1].

وبعد ساعتين من هذه الدعوة، قدم السيد عادل عبد المهدي استقالته إلى البرلمان والتي قوبلت بالموافقة، إذ أعلن السيد رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي عن قبول البرلمان استقالة السيد رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي على ان يتم مخاطبة رئيس الجمهورية لتسمية رئيس وزراء جديد حسب المادة 76 من الدستور.

لم تنجح استقالة عادل عبد المهدي في تخفيف زخم التظاهرات، كما أنها لم تقنع المتظاهرين بأن التغيير قد حدث، بل على العكس من ذلك فقد أنتقد المحتجون صيغة الاستقالة موضحين ان السيد عادل عبد المهدي لم يدون احتجاجه أو رفضه لحمام الدم الذي شهدته الاحتجاجات وخصوصا ما عرف بـ (مجزرة الناصرية) كأحد الاسباب التي دعته لتقديم الاستقالة وتحمله المسؤولية، بل أرجع سببها الى توجيهات المرجعية، وهذا ما عده المتظاهرون تهربا من مسؤولية سقوط الشهداء وسفك الدم العراقي.

(1) نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلامة السيد أحمد الصافي في يوم الجمعة(2/ربيع الآخر/1441هـ)الموافق (2019/11/29)، منشور في موقع: مكتب سماحة السيد علي الحسيني السيستاني،
https://www.sistani.org/arabic/archive/26361/

إذن، وعلى قصر مدتها في الحكم، ترك عهد حكومة السيد عادل عبد المهدي ـ الكثير من الاتهامات بقمع التظاهرات وقتل المتظاهرين، وبشهادة اللجنة الوزارية العليا للتحقيق في كيفية استشهاد المتظاهرين.

فيما أكد رئيس الوزراء السابق أن أبناء القوات المسلحة أظهروا قدرا عاليا من المسؤولية وضبط النفس والالتزام بقواعد حماية المتظاهرين، وكان يشيد في الوقت نفسه بالمتظاهرين السلميين الذين رفضوا الانجرار للتخريب واحترموا القانون والنظام بحسب وصفه.

وعلى الرغم من ذلك، تبقى أهم دلالات استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي تكمن في كونها استقالة تمت تحت ضغط الشارع، وليس من قبل القوى السياسية. فعلى مدى أربع دورات حكومية لم يقدم رئيس وزراء استقالته برغم الكثير من الحوادث والاخفاقات التي كانت تستوجب الاستقالة أو الإقالة. لكنها لم تكن متوفرة في قاموس وأدبيات الأحزاب والقوى السياسية التي هيمنت على السلطة بعد 2003. ومن ثم، تعد استقالة عبد المهدي إنجازا يحسب لساحات التظاهرات، فهي تعد أول كسر لحلقات هيمنة زعامات القوى السياسية على تشكيل الحكومة وبقائها. فهي أول حكومة منذ 2003 تسقط بإرادة شعبية، وتجعل القوى السياسية في حرج البحث عن البديل.

3 ـ 3: الصراع على ساحات الاحتجاجات

في تشرين الاول (أكتوبر) سعت الكثير من القوى السياسية الى الحصول على موطئ قدم لها في ساحات التظاهر، وإثر ذلك وجه السيد مقتدى الصدر نداء لاتباعه لدعم موجة الاحتجاجات التي شهدها العراق والمطالبة بتغيير الطبقة السياسية، لكن في 25 كانون الثاني (يناير) 2020 وجه الصدر مناصريه لحزم خيامهم من ساحة الاعتصام في مشهد أثار استغراب المحتجين، معاتبا في تغريدة له على منصة تويتر بعض متظاهري ساحة التحرير ممن شككوا به قائلا «أنني لأبدي أسفي وعتبي على من شكك بي من متظاهري ساحة التحرير وباقي المحافظات ممن كنت سندا لهم بعد الله وكنت أظنهم سندا لي وللعراق».

تغير موقف الصدر بعد أسبوع واحد من هذه التغريدة، فقد طالب انصاره مجددا بالعودة الى ساحات الاعتصام، موضحا عبر تويتر سعيه الى أعادة السلمية للثورة «حسب توجيهات المرجعية ووفقا للقواعد السماوية والعقلية لابد من أرجاع الثورة الى أنضباطها وسلميتها»، وفي التغريدة نفسها دعا أتباعه من أصحاب (القبعات الزرقاء) الى التنسيق مع القوات الامنية من أجل اعادة الدوام الرسمي في المدارس وفتح الطرق المغلقة، داعيا القوات الامنية الى منع كل من يقطع الطرقات ودعا وزارة التربية الى معاقبة كل من يعرقل الدوام من أساتذة وطلبة.

وبحسب وسائل إعلامية فإن عودة أتباع الصدر خلف وراءه عدة تساؤلات كثيرة، فبعد ان تقاسم أتباع التيار الصدري مع المحتجين منذ بدء مظاهرات (تشرين الاول/أكتوبر)، التحديات كالاعتقال والقتل على يد عصابات مسلحة وبعض المحسوبين على القوات الأمنية، أنقلب المشهد الان ليتحول الى حالة عداء واتهامات ومواجهات بين أتباع التيار الصدري من جهة وقسم من المحتجين في ساحات الاعتصام من جهة اخرى.

وكان عدد من المحتجين يرى ان الصدر يسعى وعبر اصحاب القبعات الزرقاء الى تحجيم الاصوات الرافضة لتكليف محمد توفيق علاوي (وزير الاتصالات السابق) كرئيس للوزارء خلفا للسيد عادل عبد المهدي، على الرغم

من عدم الترحيب به من قبل ساحات المظاهرات، والمطالبة برئيس وزارء غير حزبي ولم يشارك في العملية السياسية سابقا.

وأعلن السيد مقتدى الصدر، الثلاثاء 11 شباط (فبراير) 2020، حل مجموعة «القبعات الزرق» التابعة لتياره والمتهمة بمهاجمة خيم المتظاهرين في النجف الأشرف والحلة وبغداد، وكتب في تغريدة نشرها على حسابه في تويتر: «أعلن حل القبعات الزرق ولا أرضى بتواجد التيار بعنوانه في المظاهرات إلا إذا اندمج وصار منهم وبهم بدون التصريح بانتمائهم»، وذلك بعد أيام من مطالبة المرجعية الرشيدة في النجف الأشرف القوات الأمنية بحماية المتظاهرين.

3 ـ 4: مخاض تشكيل الحكومة الجديدة

وضع الرئيس العراقي برهم صالح سقفا زمنيا للكتل السياسية للتوافق على اسم مرشح لرئاسة الوزراء، عقب اعلان السيد عادل عبد المهدي استقالته، واشترط أن يحظى بقبول الشارع المنتفض ضد الأوضاع المتردية. وبعد مشاورات ماراثونية قام الرئيس العراقي بتكليف محمد توفيق علاوي، وزير الاتصالات الأسبق بداية شباط (فبراير) 2020، بتشكيل الحكومة، وذلك بعد مخاض طويل، شهد جدلا واستقطابا حادا في الساحة العراقية التي تعيش على وقع احتجاجات شعبية واسعة.

لم تكن مهمة (علاوي) سهلة أبدا، فبعد ساعات من تكليفه سارعت كتل سياسية بارزة للتبرؤ من ترشيحه، فيما تشبثت ساحات الاعتصام في مختلف المحافظات برفض أي شخصية تولت منصبا وزاريا سابقا. مما أحرج رئيس الحكومة المكلف، الذي وجد نفسه محشورا في زاوية ضيقة، في ظل التجاذبات السياسية التي تعرض لها من قبل الكتل البرلمانية المختلفة. ولم يكن منه إلا أن أعلن اعتذاره في 1 آذار (مارس) 2020 عن تشكيل الحكومة العراقية، ليزيد المشهد السياسي تأزما، تزامنا مع تخلي سلفه السيد عادل عبد المهدي عن منصبه في تسيير أعمال الحكومة المستقيلة بعد اليوم. وقال في مقطع فيديو نشر عبر صفحته في «تويتر»، إنه وعد الشعب عندما تم تكليفه بأنه سيترك تشكيل الحكومة إذا تعرض لضغوط سياسية «لتمرير أجندة معينة». مشيرا إلى أن هناك من يبحثون عن مصالح ضيقة، وبعض الجهات السياسية ليست جادة بالعمل.

وبعد مضي 15 يوما انتهت المهلة الدستورية التي منحت للقوى النيابية لترشيح شخصية بديلة عن رئيس الوزراء المكلف السابق محمد توفيق علاوي الذي فشل في نيل ثقة البرلمان، فقام رئيس الجمهورية العراقية برهم صالح بترشيح محافظ النجف الأسبق وعضو مجلس النواب الحالي عدنان الزرفي رئيسا مكلفا للحكومة، بعد فشل الكتل السياسية في الخروج بتوافق خلال المهلة التي حددها الدستور العراقي.

واجه (الزرفي) تأييدا ومعارضة داخل قبة البرلمان، ففي حين دعمته قائمة (النصر) التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي الذي يقدم نفسه على أنه معارض للحكومة المستقيلة كان تحالف الفتح بزعامة هادي العامري قد انتقد تكليف الزرفي وحمل رئيس الجمهورية برهم صالح «كامل المسؤولية» عن تداعيات تكليفه معتبرا إياها «خطوة استفزازية». ولم يفلح الأخير عن كسب الكثير من القوى النيابية واضطر الى اعتذاره عن تشكيل الحكومة في مؤتمر صحفي قال فيه إن «عدم نجاح تجربة التكليف يعود لأسباب داخلية وخارجية لن

تمنعني من المضي في خدمة الشعب عبر موقعي النيابي الحالي»، وأضاف: «اعتذاري عن الاستمرار بالتكليف مرده الحفاظ على وحدة العراق ومصالحه العليا».

3 ـ 5: حكومة السيد الكاظمي: بين مطالب الاحتجاجات واشتراطات الفرقاء السياسيين

بعد تجاذبات هي الأكثر تعقيدا في تشكيل الحكومات منذ 2003، منحت الثقة لحكومة مصطفى الكاظمي في 6 أيار (مايو) 2020، ليكون أول رئيس لمجلس الوزراء من خارج المنظومة السياسية التي احتكرت المشهد السياسي طوال سبعة عشر عاما. وبتجاوز حكومة الكاظمي عقدة التكليف التي تعثر فيها مرشحان سابقان (محمد توفيق علاوي وعدنان الزرفي)، تكون كل محاولات التسويف والمماطلة قد انتهت، وقطعت الطريق أمام جميع المحاولات التي كانت ترغب بكسر إرادة المتظاهرين.

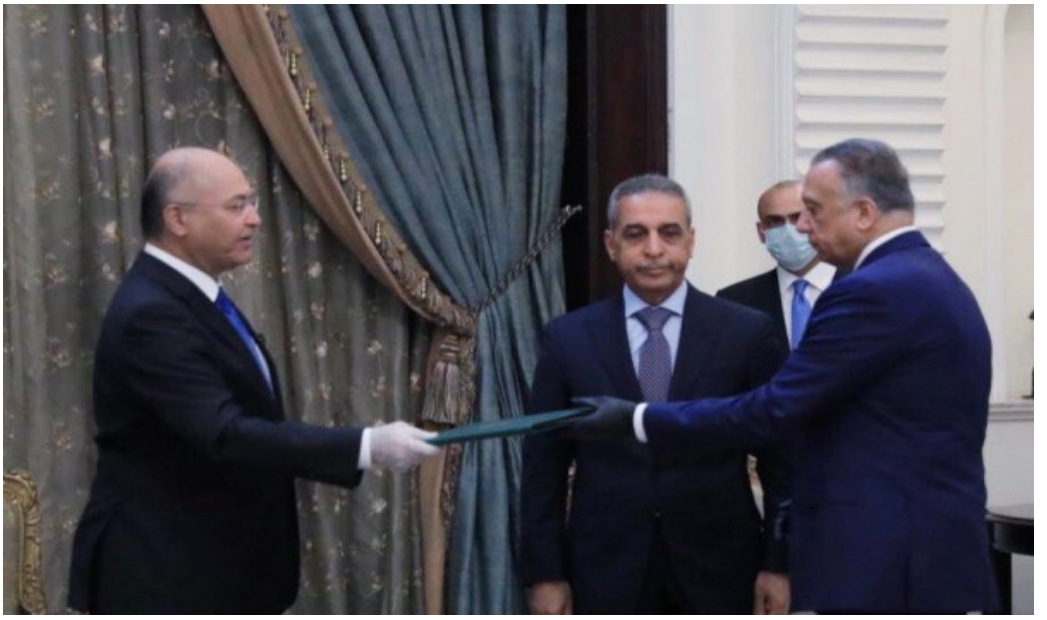

وكشفت الأيام الأخيرة في مفاوضات تشكيل حكومة السيد الكاظمي الكثير من عورات التحالفات السياسية، إذ حاول بعض السياسيين الانقلاب على الإجماع السياسي الذي تم على أساسه تكليف الكاظمي بتشكيل الحكومة، ويبدو أن خسارتهم الرهان على عرقلة تمرير الحكومة داخل مجلس النواب كشفت هشاشة التحالفات التي لم تكن أكثر من عناوين سياسية، فبعض الكتل السياسية كانت قريبة جدا من الإعلان الرسمي عن تفككها وانفراط عقدها.

ومن جهة أخرى تمثل حكومة السيد الكاظمي خليطا غير متجانس من الشخصيات الوزارية، إذ ينتمي بعض الوزراء صراحة للأحزاب السياسية، والبعض الآخر عنوانه تكنوقراط لكنه جاء للمنصب بمباركة زعماء أحزاب السلطة. وهنالك وزراء عنوانهم مستقل لكنهم واجهة للأحزاب التي تهيمن على هذه الوزارة أو تلك. وانعكست هذه التوليفة الحكومية على الأداء الحكومي، إذ يبدو أن حكومة الكاظمي لا تملك القدرة الكافية في نظر عدد من المراقبين على إيقاف تراكمات الفوضى والفشل والفساد، فقد باتت حائرة تماما أمام مواجهة الاسباب الرئيسة لفشل وعجز الدولة في العراق، وغير قادرة على ايقاف تعامل جزء مهم من الطبقة السياسية وزعاماتها

مع السلطة بوصفها اداة لتوزيع المغانم التي يوفرها الريع النفطي. هذه المتلازمة أنتجت لنا حكومة متعثرة في الاستجابة لمطالب مواطنيها، على الرغم من محاولتها في الظاهر ملاحقة إدارة صفقات الفساد بين القوى التي تريد الهيمنة على الموارد والعائدات الاقتصادية. ولذلك أصبحت القوى السياسية متغولة على المجتمع، وترى في مطالبته بالتوزيع العادل للثروات محاولة لتقليص دوائر النفوذ والهيمنة على موارد الدولة، وهذا ما يبرر مواجهتها بالعنف والتخوين لأي تحرك شعبي يطالب بالإصلاح.

3 ـ 6: اتفاق تقاسم الأوقاف

وظهرت في عام 2020 تقاطعات بينة بين مؤسسات الحكومة الواحدة، مما سبب المزيد من التعقيدات في المشهد السياسي العراقي، المعقد أصلا. ففي 15 تشرين الاول (أكتوبر) تم التوقيع على اتفاق تقاسم أملاك الأوقاف الدينية، وتوزيع جميع الممتلكات التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية السابقة، التي تعد من القضايا الخلافية منذ أكثر من 17 عاما. وتضمن الاتفاق التوصية بتشكيل لجنة عليا برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير العدل ورئيسي الديوانين السني والشيعي مع لجنة فرعية أخرى تتولى العمل الميداني. وبموجب المحضر كان من المفترض أن يتقاسم السنة والشيعة، جميع الأموال والأراضي والعقارات التابعة لوزارة الأوقاف المنحلة سابقا، على وفق مبدأ النسبة السكانية وحسب انتشار كل مذهب في الرقعة الجغرافية للوقف المعني، وإذا لم يوجد تعداد سكاني سيتم الركون الى النسبة السكانية الناتجة عن انتخابات مجالس المحافظات لعام 2013. واستثنى الاتفاق المقامات والمراقد والمقابر العامة من التقاسم، فيما يتم تطبيق مبدأ النصفية في محافظة كركوك. ويتم بحسب الاتفاق أيضا تقاسم الجوامع الرئاسية المشيدة من قبل الدولة بين الوقفين بحسب النسب السكانية.

ونص الاتفاق أيضا على نقل أرشيف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الملغاة إلى (دائرة الكتب الوثائق) التابعة لوزارة الثقافة، بما في ذلك مستندات الحجج الوقفية والوثائق والأحكام القضائية التي يعود تاريخها إلى ما قبل نيسان(أبريل) 2003.

وتشرف اللجنة العليا على تنفيذ فرز الأوقاف الإسلامية والأموال التابعة للوزارة الملغاة، إضافة إلى تشكيل لجنة فرعية أخرى لتسجيل الأوقاف والأموال التي تتوافر فيها حجج شرعية صحيحة باسم الوقف المعني، أما المساجد المشيدة من الأفراد ستكون بحسب مذهب الواقف.

لكن هذا الاتفاق واجه انتقادات لاذعة من قبل الأوساط السنية، (مجتمعا وساسة ورجال دين)، وسبب ضجة إعلامية وسياسية كبيرة، فقد خرج الكثيرون رفضا للاتفاق الذي وصفوه بأنه محاولة للاستيلاء على أملاك أوقاف المسلمين، ولم يتردد علمائهم بإصدار فتاوى التحريم والتحذير من «فتنة» أخرى، وتأجيج للطائفية. وأعرب عدد من السياسيين العراقيين السنة عن رفضهم للاتفاق المشترك، الذي وصفوه بالـ (كارثي) والمخالف للقانون، مستندين إلى عدم امتلاك رئيس الديوان بالوكالة، صلاحية التوقيع على مثل تلك الاتفاقات التاريخية الحاسمة.

وعلى خلفية الاعتراضات الرسمية والشعبية «السنية» الغاضبة والرافضة للاتفاق، أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، أمرا بإيقاف الاتفاق بين الوقفين السني والشيعي، كما أعلن ديوان الوقف السني التريث في تنفيذ قرار تقاسم الأوقاف الدينية بهدف التوصل إلى صيغة مرضية لجميع الأطراف. لكن الوقف المذكور دافع عن عمله بالقول أنه تم بذل جهود مضاعفة ولسنين طويلة بهدف التوصل إلى اتفاقات وتفاهمات مشتركة لاسترجاع الأملاك الوقفية لكل من ديواني الوقفين السني والشيعي، طبقا لما يملكه الطرفان من حجج وقفية أو قرائن، وقد تشكلت لإنجاز هذا الملف لجان عديدة ومتعاقبة من الديوانين، استمرت في العمل نحو سبع عشرة سنة، ولا زالت تزاول أعمالها لحسم هذا الملف الحيوي المهم والشائك.

3 ـ 7: الانتخابات المبكرة: السجالات السياسية والقانونية

في أول خطاب تلفزيوني للسيد مصطفى الكاظمي عند تكليفه لتشكيل الحكومة، تحدث بأن من بين مهام حكومته الرئيسة هو تحديد موعد للانتخابات المبكرة، بعد ان نالت حكومته الثقة في البرلمان.

وفيما بعد طرحت ثلاثة مواعيد لإجراء الانتخابات المبكرة في 2021.

- الموعد الذي اقترحته بعض القوى السياسية يكون في نيسان (أبريل)، والثاني في حزيران (يونيو) الذي تم اقتراحه من قبل بعثة يونامي في العراق. مقترح من قبل الحكومة بأن يكون موعدها في تشرين الأول (أكتوبر).

بيد أن رئيس الوزراء، في 31 تموز (يوليو) 2020 حدد السادس من حزيران (يونيو) 2021 موعدا لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة. وجاء إعلان السيد رئيس الوزراء موعد الانتخابات المبكرة خلال كلمة متلفزة له، تعهد خلالها بحماية كل القوى المتنافسة لخوض الانتخابات، موضحا ان الانتخابات ستخضع لمراقبة دولية «ولن يؤثر فيها سلاح منفلت ولا تزور فيها ارادة الشعب»، كما طالب مجلس النواب بالإسراع بأرسال قانون الانتخابات الجديد لرئاسة الجمهورية ليتم التصديق عليه.

من حيث المبدأ العام المعلن، اتفقت مطالب المتظاهرين وبعض القوى السياسية على أن تكون قضية التهيأة للانتخابات المبكرة من مهام الحكومة الحالية. بيد أن هذا الاتفاق الظاهري لا يمتد إلى الأهداف والغايات التي تقف خلف الدعوة للانتخابات من كلا الطرفين، فالمتظاهرون يرونها فرصة لتصحيح المدخلات التي تمنح

الشرعية للعملية السياسية، ويتم ذلك من خلال قانون انتخابات جديد يضمن العدالة بالتنافس، وتكون إدارة الانتخابات بعيدة عن هيمنة أحزاب السلطة وتحت إشراف أممي. أما القوى السياسية فتعد الانتخابات المبكرة فرصة لتجديد بقائها في السلطة والنفوذ، لأنها تعتقد أن جمهورها الانتخابي جاهز ومنظم بطريقة تؤمن ديمومة بقاء مقاعدها في السلطتين التنفيذية والتشريعية، والتنافس يكون بين القوى السياسية نفسها التي تفرض قواعدها على منظومة العمل السياسي.

وتتصارع على الانتخابات المبكرة ثلاث إرادات سياسية، الأولى ترفضها لكنها لا تعلن عن ذلك، ولعل هذا الموقف الرافض يجمع الكثير من القوى السياسية الشيعية والسنية والكردية التي تدعم وتشارك بقوة في حكومة السيد الكاظمي. والثانية تعدها فرصة لتأكيد قدرتها على تحشيد جمهورها الانتخابي وقد تكون فرصة لزيادة مقاعدها النيابية، وهذا الموقف يجمع التيار الصدري وبعض السياسيين الذين كان لهم حضور قوي وفاعل في أيام التظاهرات. أما الإرادة السياسية الثالثة فتعتقد أن الانتخابات المبكرة لن تغير في واقع الأوزان السياسية شيئا، وعلى النقيض تماما ترى أن الانتظار حتى نهاية الدورة الانتخابية بعد سنتين سيضعف من رصيدها السياسي والجماهيري الذي يعتمد على قوة تأثيرها بالقرار السياسي، والذي بات ضعيفا جدا في حكومة الكاظمي التي تعمل على معارضتها بطرق إعلامية وليست رسمية داخل قبة البرلمان، ويعبر عن هذا الموقف كتلتي الفتح ودولة القانون.

وفي ضوء ذلك، ستكون الانتخابات القادمة محطة اختبار حقيقي، ولكن هذه المرة ليست للطبقة السياسية، وإنما لقدرة الشخصيات والنخب الفاعلة في التظاهرات في تنظيم صفوفها للانتقال من ساحات الاحتجاجات إلى المشاركة في النظام السياسي، من خلال العمل في البرلمان حتى وإن كان بعنوان المعارضة السياسية. فالأهم هو تصحيح مسار العملية السياسية عن طريق المشاركة الفاعلة والمؤثرة في صنع السياسات العامة.

وبعد أن دفعت احتجاجات تشرين البرلمان العراقي لتعديل قانون الانتخابات تم التصويت على القانون الجديد بتاريخ 24 كانون الأول (ديسمبر) 2019. لكن الجدال بقي قائما حول المادة (15) منه التي تنص على ان «الدوائر الانتخابية تنقسم على أساس دائرة انتخابية واحدة لكل قضاء في المحافظة». وتمحورت خلافات القوى السياسية حول كيفية اعتماد الدوائر المتعددة، فهل يصار الى عده ان المحافظة دائرة واحدة ام يتم تقسيم المحافظة الى عدة دوائر انتخابية.

يعتمد نظام الدائرة الانتخابية الواحدة والذي سارت عليه كل الانتخابات البرلمانية السابقة بجعل العراق بمحافظاته كافة وإقليم كردستان دائرة انتخابية واحدة، اي ان القوائم الانتخابية تتنافس فيما بينها على المستوى الوطني، وليس على مستوى الإقليم والمحافظات، فيحق للناخب في أي محافظة انتخاب مرشح إذا كانت القائمة مفتوحة، اما نظام الدوائر الانتخابية المتعددة فسيكون لكل محافظة وإقليم دائرة واحدة أو دوائر انتخابية مستقلة عن غيرها، يتنافس فيها قوائم ومرشحون من أبناء الدائرة الانتخابية نفسها، بمعنى ان المرشح والناخب يجب أن يكونا من محافظة واحدة. الثابت ان القانون الجديد لن يعود لنظام الدائرة الواحدة كون البرلمان صوت على قانون الانتخابات الجديد بمجمله وفي القانون الجديد مادة تنص على الدوائر المتعددة فلا يمكن العودة للقانون السابق.

وفي العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) 2020 صوت مجلس النواب لصالح أن يكون توزيع عدد الدوائر الانتخابية في كل محافظة مساويا لعدد المقاعد المخصصة لكوتا النساء في المحافظة، وقسم القانون الجديد للانتخابات المحافظات إلى دوائر انتخابية على أساس الأقضية والمدن، ولكل 100 ألف نسمة في تلك المدن مقعد برلماني، وفي حال قل عدد سكان القضاء عن 100 ألف يدمج مع قضاء مجاور لتلافي تلك المشكلة.

وعلى الرغم من ذلك، تبقى العقبة الرئيس أمام إجراء الانتخابات المبكرة، هي تعطيل المحكمة الاتحادية، بسبب تأخير إقرار قانونها من قبل مجلس النواب. إذ ينص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة الـ (90) سابقا «ان المحكمة الاتحادية العليا تختص بالمصادقة على نتائج الانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب». وأوكل دستور 2005 المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات للمحكمة الاتحادية العليا فصادقت على نتائج انتخابات 2010 2014 2018.

ومع تحديد موعد الانتخابات المبكرة لم تظهر العقبة الدستورية الحالية في نص الدستور الذي يشترط مصادقة القضاء على نتائج الانتخابات فحسب، وانما في قانون المحكمة الاتحادية العليا، إذ ينص قانون المحكمة الاتحادية ذي الرقم (30) لسنة 2005 في المادة الخامسة «ان انعقاد المحكمة لا يكون صحيحا الا بحضور جميع أعضائها». وعليه فالقرارات لا تصدر إلا إذا إكتمل النصاب. وبدأت الاشكالية القانونية في العام 2019 عندما أحيل القاضي فاروق سامي على التقاعد بناء على طلبه، فأصبحت المحكمة في وضع عدم أكتمال النصاب وهذا يعني عدم امكانية التصديق على أي قرار، لان قانون المحكمة يشترط حضور أعضاءها بالكامل لكي يتم البت في القرارات.

وكان على العراق الانتظار لتشريع قانون تنبثق عنه المحكمة الاتحادية العليا من جديد، تتشكل من قضاة وفيها خبراء قانون وخبراء من الشريعة وتكون صلاحيتها أوسع من صلاحيات المحكمة الموجودة حاليا، وتتولي عملية المصادقة على نتائج الانتخابات وتفسير الدستور. لكن البرلمان لم يفلح لحد نهاية عام 2020 في تشريع القانون الجديد للمحكمة الاتحادية، وأصبحت المحكمة الحالية هي من تتمتع بصلاحيات كان من المفروض ان تتمتع بها المحكمة الاتحادية التي تبثق وفقا للدستور وليس المحكمة الحالية والتي تعد من مستلزمات قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

وعليه لا يمكن اجراء أي انتخابات دون مصادقة المحكمة التي بدروها لا يمكن ان تنعقد إلا بحضور جميع اعضائها وفقا لقانون المحكمة رقم 30 لسنة 2005.

ويمكن تسجيل ملاحظات أساسية على قانون الانتخابات وكما يأتي:

1. لم يحدد القانون الجديد الجهة المخولة في رسم الدوائر الانتخابية، وهذا يسهم في عرقلة الاجابة عن شكاوى في حال حصلت على رسم الدوائر الانتخابية.
2. نصت المادة 40 على تشكيل لجنة لتدقيق سجل الناخبين بعد الانتخابات، ولا يمكن إعتماد نتائج الانتخابات بدون تدقيق سجل الناخبين قبل الانتخابات وليس بعدها.
3. لابد من وجود جدول زمني لإنهاء تحديث سجل الناخبين البايومتري، لان سجل الناخبين هو العمود الفقري للانتخابات.

4. ضرورة تحرير مفوضية الانتخابات من الضغوط السياسية، لكي تمارس دورا رقابياً أكبر بغية التخلص من تبعية الحكومة التي ورثتها بعد عام 2003.
5. ولابد من تحديث القانون الجديد الخاص بالمحكة الاتحادية او تحديث القانون السابق الذي يسد النقص الحاصل في عدد أعضاء المحكمة.
6. للحد من عملية التزوير والطعن لابد ان يعتمد نظاما التصويت (الخاص والخارج) على استخدام البطاقة البارومترية، فالاعتماد على تلك البطاقة سيحد من الطعون وتقاطع البصمات وسيتم معرفة من انتخب مرتين وسيخضع من أنتخب مرتين لعقوبات جزائية.
7. لابد ان تهيىء الحكومة الاجواء الامنية الملائمة للانتخابات التي من المقرر ان تجري في أكتوبر تشرين الأول (أكتوبر) 2021 وتضمن عدم تدخل الاحزاب والقوى المسلحة للضغط من أجل مرشحين معينين.
8. لابد ان تخضع الانتخابات للمراقبة الخاصة وهم وكلاء الاحزاب والكيانات والمراقبة الوطنية المتمثلة بالشبكات المحلية ونقابة المحاميين التي تسعى لتشكيل لجنة مراقبة على الانتخابات.

3 ـ 8: الاداء البرلماني

لم يكن الدور الرقابي للبرلمان مؤثرا في العام 2020، وبرغم الاخفاقات الكبيرة التي ظهرت في أداء عدد من الوزراء، إلا ان البرلمان لم يكن فعالا في رصد هذه الاخفاقات، ولم تشهد سنة 2020 استجوابا للوزراء، بل حتى الوزارات الامينة التي طالتها اتهامات عديدة في استخدام العنف ضد المتظاهرين لم تشهد قبة البرلمان أستجوابا لهم.

ونشر في موقع البرلمان العراقي ان عدد القوانين الصادرة في العام 2020 هي (32) قانونا (كما مبينة في الجدول 1-3)، تنوعت بين مجالات الامن والصحة والثقافة والمالية، وكما يأتي:

جدول (1 ـ 3): القوانين التي صدرت عام 2020

ت	اسم القانون	اللجان المشرفة على اعداده
1	قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية النقل البري الدولي لسنة 1975	لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الخدمات والاعمار
2	قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية تجارة الحبوب لعام 1995	لجنة العلاقات الخارجية، اللجنة القانونية، لجنة الاقتصاد والاستثمار، لجنة الزراعة والمياه والاهوار
3	قانون التعديل الاول لقانون الادارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة 2019	اللجنة المالية
4	قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي لعام 2020	اللجنة المالية
5	قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق	لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الصحة والبيئة
6	قانون كلية القوة الجوية	لجنة الامن والدفاع
7	قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية لخطوط التحميل لعام 1966والبروتوكول المعدل لها لعام 1988 المعدل في عام **2003**	لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الخدمات والاعمار للاطلاع على نص الاتفاقية الدولية لخطوط التحميل لعام 1966
8	قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية بنك الاستثمار الآسيوي للبنى التحتية	لجنة العلاقات الخارجية
9	قانون انضمام جمهورية العراق الى البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاص بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح	لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الثقافة والسياحة والاثار
10	قانون أسس تعادل الشهادات والدرجات العلمية العربية والاجنبية	لجنة التعليم العالي والبحث العلمي، اللجنة القانونية
11	قانون الضمان الصحي	لجنـة الصحـة والبيئـة
12	قانون التعديل الاول لقانون سامراء عاصمة العراق للحضارة الاسلامية	لجنة الثقافة والاعلام والسياحة والاثار
13	قانون التعديل الاول لقانون كلية الشرطة رقم 37 لسنة **2000**	لجنة الامن والدفاع
14	قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية هلسنكي **1992**	لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الزراعة والمياه والاهوار، لجنة الصحة والبيئة
15	قانون تصديق اتفاقية في شان انشاء التحالف العالمي للاراضي الجافة	لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الزراعة والمياة والاهوار
16	قانون تصديق تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من دفع الضرائب المفروضة على الدخل وراس المال بين حكومة جمهورية العراق والحكومة الهنكارية	
17	قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية هوية البحارة رقم (185) لسنة **2003**	لجنة العلاقات الخارجية، لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والهجرة والمهجرين
18	قانون إنضمام جمهورية العراق الى اتفاقية العمل البحري لسنة **2006**	لجنة العلاقات الخارجية، لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والهجرة والمهجرين
19	قانون نقابة التمريض	لجنة مؤسسات المجتمع المدني والتطوير البرلماني، لجنة الصحة والبيئة

ت	اسم القانون	اللجان المشرفة على اعداده
20	قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة رقم (184) لسنة 2001	لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الزراعة والمياه والاهوار، لجنة الصحة والبيئة
21	قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاق باريس الملحق باتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ لعام 1992	لجنة العلاقات الخارجية
22	قانون تصديق اتفاقية في شأن انشاء التحالف العالمي للاراضي الجافة	لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الزراعة والمياة والاهوار
23	قانون تخصيص وتمويل نفقات انتخابات مجلس النواب	اللجنة المالية
24	قانون تصديق اتفاقية الامم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول	لجنة العلاقات الخارجية
25	قانون تصديق التعديلات التي أجريت عامي **1999 و2003** على اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية **(WIPO) الموقعة في ستوكهولم عام 1967.**	لجنة العلاقات الخارجية
26	قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية المنظمة الهيدروغرافية الدولية بصيغتها المعدلة	
27	قانون الغاء القانون رقم (127) لسنة 1981 الخاص بتصديق اتفاقية العمل العربية رقم (10) لسنة 1979 بشأن الاجازة الدراسية مدفوعة الاجر والتوصية العربية رقم (3) لسنة 1979 الملحقة بها	لجنة العلاقات الخارجية
28	قوانين لجنة العلاقات الخارجية قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي **(OPRC90) لسنة 1990**	لجنة العلاقات الخارجية
29	قانون انضمام جمهورية العراق إلى بروتوكول عام 2005 المعدل لإتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام **1988**	لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الامن والدفاع، لجنة الزراعة والمياة والاهوار
30	قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية حدود المسؤولية عن المطالبات البحرية لعام 1976 في صيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1996 بما في ذلك حدود المسؤولية المعدلة فيه	لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الخدمات والاعمار
31	قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية في شأن المسؤولية المدنية عن اضرار التلوث بالزيت لعام 1992	لجنة العلاقات الخارجية للاطلاع على بروتوكول عام 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشان المسؤلية المدنية من اضرار التلوث
32	تمويل العجز المالي	اللجنة المالية

3 ـ 9: أجندة 2021

يمكن حصر أهم قضايا وتحديات تواجه النظام السياسي العراقي في عام 2021، بثلاث قضايا رئيسة، هي: مستقبل الاحتجاجات، الانتخابات القادمة، معركة استعادة الدولة.

3 ـ 9 ـ 1: مستقبل الاحتجاجات

جاءت حركة الاحتجاجات لتعبر عن رفض بقاء منظومة القوى التقليدية ومن يتحكم بها داخليا وخارجيا. لكن

ممانعتها أوصلنا إلى مأزق الانسداد السياسي لأنها كانت أقوى من حراك احتجاجي يقوده جيل شبابي لم يجد غير التجمع في الساحات العامة للمطالبة بحقوقه، ويواجه سلطة تتحكم بها جماعات وأحزاب لا تعرف غير لغة التخوين والقتل ضد كل من تعتقد بأنه يهدد بقاءَها بالحكم، وتقف خلف هذه السلطة أرتال من الفئات المنتفعة.

إن هذه المنظومة بكل تغولها وجبروتها، ورغم أنها تجيد لعبةَ المراوغة والتسويف والمماطلة، لكنها لا يمكن أن تبقى صامدة أمام إرادة جيل الشباب الذي بات يرفض الابقاء على دوره هامشيا في المجال العام، ويفرض واقعا سياسيا محكوما بثنائية لا تقبل الحياد؛ فإما أن تكون مع مطالب جمهور المتظاهرين أو تكون خاضعاة لرغبة القوى والزعامات التي تدير وتتحكم بمنظومة السلطة والتي بدأت تصدأ وتتآكل تحت تأثير حركة الاحتجاجات وعجزها عن اكتساب شرعية المنجَز. وتبقى هذه المعركة قائمة لحد الانتخابات القادمة التي تم تحديد موعدها في شهر اكتوبر 2021.

3 ـ 9 ـ 2: الانتخابات القادمة

تتصارع على الانتخابات المبكرة ثلاث إرادات سياسية، الأولى ترفضها لكنها لا تعلن عن ذلك، ولعل هذا الموقف الرافض يجمع الكثير من القوى السياسية الشيعية والسنية والكردية التي تدعم وتشارك بقوة في حكومة الكاظمي. والثانية تعدها فرصة لتأكيد قدرتها على تحشيد جمهورها الانتخابي، وقد تكون فرصة لزيادة مقاعدها النيابية، وهذا الموقف يجمع التيار الصدري وبعض السياسيين الذين كان لهم حضور قوي وفاعل في أيام التظاهرات. أما الإرادة السياسية الثالثة فتعتقد أن الانتخابات المبكرة لن تغير في واقع الأوزان السياسية شيئا، وعلى النقيض تماما فالانتظار حتى نهاية الدورة الانتخابية سيضعف من رصيدها السياسي والجماهيري الذي يعتمد على قوة تأثيرها بالقرار السياسي، والذي بات ضعيفا جدا في حكومة الكاظمي التي تعمل على معارضتها بطرق إعلامية وليست رسمية داخل قبة البرلمان، ويعبر عن هذا الموقف كتلتي الفتح ودولة القانون.

وهناك متغيران رئيسيان قد يكون لهما التأثير الأكبر في الانتخابات المبكرة، المتغير الأول هو تظاهرات تشرين التي يمكن أن يكون لها تأثير في المشهد السياسي في حال تنظيم ساحات التظاهرات في كيانات وقوائم انتخابية تتنافس مع القوى السياسية التقليدية. وإذا افترضنا وجود القدرة على التحشيد للمشاركة السياسية من قبل المتظاهرين للحصول على مقعدين في كل من المحافظات الوسطى والجنوبية، فسيكون ذلك بمثابة انقلاب سياسي ناعم.

أما المتغير الثاني، فهو (الكاظمي وحكومته). فهذه الحكومة رغم التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها، إلا أنها تملك فرصة حقيقية لتحقيق منجز وحيد قد يكون تاريخيا، وهو التهيئة للانتخابات المبكرة بإشراف أممي. وتكون قد نفذت ما تعهدت به في البرنامج الوزاري، والذي أكده الكاظمي في أكثر من مناسبة. وقد تكون حكومته فرصة أيضا لتقويض نفوذ القوى التي توظف المال والسلاح في الانتخابات، لكن هذا الموضوع يحتاج إلى شجاعة في الموقف والقرار، والتعامل مع الأحداث والتطورات السياسية بمواقف رجل الدولة، وليس السياسي الذي تسكنه رغبة البقاء في السلطة.

3 ـ 9 ـ 3: معركة استعادة الدولة

قد تكون معركة استعادة الدولة من أهم وأصعب المعارك التي سوف تطغى على أحداث 2021، إذ لا تزال قوى اللادولة تفرض كتحدي أمام حكومة السيد الكاظمي. وخارطة الطريق لاستعادة الدولة ليست بالمهمة المستحيلة، لكنها لا يمكن أن تكون معركة رابحة إلا بتحقيق التوزان بين استخدام أذرع الدولة الأمنية برمزية الانتصارات على قوى الإرهاب وتنظيم داعش، بالتوازي مع ثلاث خطوات رئيسة: الأولى كسب ثقة المواطن وجعله شريكا وحليفا للحكومة في معركتها ضد قوى اللادولة بكل عناوينها. أما الثانية، فهي تقوم على أساس استدراج القوى السياسية التي ترفض البقاء ضمن ثنائية الصراع بين الهيمنة على الدولة ومحاولة اضعافها واستلاب وظيفتها ودورها في المجتمع. والخطوة الثالثة، هي اقناع القوى الإقليمية بأن دعم الحكومة سيكون أكثر جدوى من الرهان على توفير الاسناد للقوى التي تعمل على اضعافها.